

الملف

التحفظية ملزم، بل إن الرأي الاستشاري يختلف في أساس إلزامه في طبيعته القانونية عن الحكم؛ لأنه إذا كان الحكم قد صدر عن طريق التقاضي الذي يلجأ إليه أطراف النزاع من الدول، فإن الرأي يصدر بناء على طلب الجمعية العامة ومجلس الأمن في قضايا تتصل بسياسة الأمم المتحدة ومواقفها القانونية فيما يعرض أمامها من منازعات، ولذلك فإن أثر الرأي الاستشاري أكثر وضوحاً من الحكم، فالحكم ملزم لأطراف النزاع، ولكن الرأي الاستشاري ملزم للكافة بسبب بساطته، وهو أنه يتضمن الكشف عن طريق المحكمة عن أحكام القانون الدولي في المسألة المعروضة.

ومن الناحية التاريخية فإن كل الآراء الاستشارية التي أصدرتها المحكمة منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن حظيت بالاحترام الكامل، ونخص بالذكر الآراء الاستشارية في القضايا الإقليمية، أو ما يسمى بقضايا تصفية الاستعمار، حدث ذلك في قضية الصحراء الغربية، حيث قررت الجمعية العامة بناءً على رأي المحكمة أن شعب الصحراء يتمتع بحق تقرير المصير. أما في قضية ناميبيا فقد اتخذ مجلس الأمن قراراً بناءً على رأي المحكمة، من شأنه أن يفك الارتباط بين إقليم ناميبيا وبين جنوب أفريقيا، وأن يجعل شعب ناميبيا وثرواته ومستقبله تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونخلص مما تقدم إلى أنه ليس دقيقاً القول بأن الرأي الاستشاري الصادر من المحكمة يتساوى مع معنى الرأي الاستشاري في اللغة الدارجة، وسبب الخلط بين اللغة الدارجة واللغة المتخصصة هو استعانة الإعلام بغير المتخصصين الذين أجروا مقارنة بين المصطلح الفني والمصطلح الدارج.

وأخيراً هناك سبب آخر للاثبات، وهو أن الرأي يصدر في مواجهة (إسرائيل)، وهي جعلت نفسها فوق القانون والحاسبة، كما وصفتها الولايات المتحدة في نفس الموقع، ولذلك تظهر المفارقة بين الحكم وتنفيذه، وحتى لو صدر حكم وليس رأياً من المحكمة، فإن (إسرائيل) تتحدى التنفيذ في كل الأحوال. وإذا استمر هذا الموقف، فإن ذلك سوف يضعف هيبة القانون الدولي والمحكمة، ويشجع الدول الأخرى على اتخاذ نفس الموقف، مما يجعل ضبط السلوك الدولي أمراً عسيراً، ليس فقط في مجال احترام الالتزامات القانونية، وإنما بالنسبة لقضايا التسلح وضمانات الأمن والثقة الواجبة في المعاملات الدولية المختلفة. ■

أما القاضي الأمريكي اليهودي فولاو (إسرائيل) وليس للولايات المتحدة، وهذه قضية معروفة للولايات المتحدة، كما أن سفراء الولايات المتحدة في العالم العربي من اليهود ينفذون السياسة الإسرائيلية وليس الأمريكية، ولحسن حظهم فهناك تطابق كامل بين السياستين. ولا نزال نذكر السفير الأمريكي في (إسرائيل) الذي تجسس لصالح (إسرائيل) ضد الولايات المتحدة، ولما كان أركان الإدارة الأمريكية من اليهود بمن فيهم وزير الخارجية، فقد نقل السفير إلى واشنطن وتمت مكافأته بترقيته إلى مساعد وزير الخارجية وتوليه ملف الشرق الأوسط.

يثير الرأي الاستشاري أيضاً المدلول النفسي لهذا الرأي بالنسبة لـ (إسرائيل) التي لم تألف المحاسبة، وبالنسبة للفلسطينيين الذين فقدوا الثقة بالمجتمع الدولي، وسلموا بأن مقاومتهم مهما كانت ضعيفة هي الشاهد الوحيد على بقائهم. كذلك يثير الرأي العلاقة بينه وبين عملية السلام، أو بعبارة أدق كيف يمكن توظيف الرأي بحيث ينشئ عملية للسلام تتسم بالجدية وتؤدي بالفعل إلى سلام حقيقي.

دور المحكمة

إننا نعمل في هذا التحليل على الأثر النفسي الكاسح الذي أصاب (إسرائيل) بصدور هذا الرأي ونأمل أن يوقظها على حقيقة ساطعة، وهي أن سياسات شارون كلفت (إسرائيل) الكثير، وأن أوامير الأمن ليست سوى هواجس نفسية استغلها شارون مثلما استغل بوش وجماعته عقدة الأمن لدى الأمريكيين التي تولدت من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

وأخيراً فإن هذا الرأي يثير قضية تتصل بطريقة تنفيذه ودور الدبلوماسية العربية في هذا الشأن، وإن كنا نشك كثيراً في أن الأداء العربي في المجال الدبلوماسي المفتوح، وفي ظل أداء الجامعة العربية الحالي الذي يقتصر على الأداء الإعلامي والتلفزيوني يمكن أن يقدم شيئاً مفيداً في هذه المعركة الدبلوماسية الجديدة.

ويضيق المقام عن معالجة الجوانب السالفة الإشارة إليها التي يثيرها صدور الرأي الاستشاري، ولكننا نكتفي فيما تبقى من هذه المقالة بتجديد الطابع القانوني للرأي الاستشاري. فالعلوم أن للمحكمة وظيفتين: الأولى قضائية، والثانية إفتائية، وأن ما تصدره المحكمة من قرارات، سواء في مجال الإفشاء أو المنازعات أو الإجراءات

تصدره محكمتها العليا، وكررت أقوالها التي رددتها في مذكراتها حول اختصاص المحكمة وأهمية عملية السلام التي يقوم بها شارون ضد الفلسطينيين للقضاء على «الإرهاب الفلسطيني». وهذا الخطاب الإسرائيلي قد ينطلي على البعض، ولكنه موجه للمجتمعات اليهودية لكي يعيد إلى أذهانها أن أمن (إسرائيل) وسط زفرت العداة العربي يسمو في كل الأوقات على القرارات وقواعد القانون الدولي، وهو جوهر الأزمة النضالية لـ (إسرائيل).

أما الولايات المتحدة فركزت خطابها بعد صدور الرأي على أن خارطة الطريق هي الأولى بالاهتمام، وأن العيش المشترك بين الطرفين أهم من الوثائق القانونية، وأن أمن (إسرائيل) فوق كل اعتبار.

دور القضاة

على أية حال يثير هذا القرار عدداً كبيراً من القضايا التي لا يجوز أن تمر دون تحليل أو مناقشة، وأهم هذه القضايا هو الطابع القانوني للرأي الاستشاري الذي يصير الإعلام الدولي على صفته الاستشارية غير الملزمة.

والقضية الثانية تتعلق بموقف القاضي الأمريكي الذي سجل في رأيه المنفرد الموقف الإسرائيلي الذي اعترض على عدم صلاحية القاضي المصري بالنظر في المسألة. وكان أولى به أن يتنحى عن نظر هذه المسألة؛ لأن موقفه في دعم الفقه الصهيوني بصفته يهودياً صهيونياً متعصباً معروفاً بالأوساط الأكاديمية، وأن يعلم قبل غيره أن صهيونيته هي ولاؤه الأول وليس الولاء لضمير القاضي أو للدولة التي رشحته، وتتمتع بمنصب دائم للقاضي بالمحكمة على غرار ما تتمتع به من مقعد دائم لمجلس الأمن. وهذا يلفت النظر إلى خطورة المواقف السياسية للقضاة الأمريكيين، ومدى ملاءمة المؤهلات الشخصية التي يتمتعون بها لهذا المنصب الرفيع، فالقاضي لا ينتخب لكي يذود عن دولته، وإنما يتم انتخابه لمؤهلاته المهنية والشخصية والأخلاقية. ولا نزال نذكر الجدل الذي دار بين القاضي الأمريكي السابق شوييل، وبين القاضي الهولندي بمناسبة حكم المحكمة حول اختصاصها في نظر قضية لوكربي عام ١٩٩٨، حيث أكد القاضي الأمريكي أن مجلس الأمن له وظيفة محددة، وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، ويستطيع في سبيل ذلك أن يتجاوز كل قواعد القانون الدولي. ولكن عذر القاضي الأمريكي السابق أنه كان يردد سياسة حكومته بشكل عام، وهي الطرف الآخر في القضية.